

Distr.: General  
25 April 2008  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري

الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس

الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٧

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء

الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية

لعام ٢٠٠٧

تقرير الأمين العام

موجز

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٠٠٧/٢٦١، أن يركز الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية على استعراض دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧ بشأن تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويشدد هذا الإعلان على ضرورة اعتماد نهج شامل ليتحقق بحلول عام ٢٠١٥ هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع، وحدد عددا من مجالات السياسة العامة التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة.



ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في طائفة واسعة من المجالات التي أبرزها الإعلان الوزاري وقيّم دور منظومة الأمم المتحدة على خلفية التحديات الراهنة التي تواجه البلدان النامية. ويحدد المجالات التي يتعين فيها على منظومة الأمم المتحدة تعزيز الأخذ بنهج أكثر شمولاً وفعالية، ويعرض توصيات بشأن السبل التي يتسنى بها دعم منظومة الأمم المتحدة.

## المحتويات

## الفقرات الصفحة

|         |                                                                                                            |       |    |
|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|----|
| أولا -  | معلومات أساسية . . . . .                                                                                   | ٢-١   | ٤  |
| ثانيا - | مقدمة . . . . .                                                                                            | ٩-٣   | ٤  |
| ثالثا - | لمحة عامة عن نُهج الأمم المتحدة . . . . .                                                                  | ٥٦-١٠ | ٦  |
| ألف -   | قياس وتقييم التقدم المحرز . . . . .                                                                        | ١٥-١٢ | ٦  |
| باء -   | الدعم التحليلي . . . . .                                                                                   | ١٨-١٦ | ٨  |
| جيم -   | التنمية الريفية والزراعية . . . . .                                                                        | ٢٣-١٩ | ٨  |
| دال -   | الفقر في المناطق الحضرية . . . . .                                                                         | ٢٥-٢٤ | ١٠ |
| هاء -   | العمالة . . . . .                                                                                          | ٢٩-٢٦ | ١١ |
| واو -   | التنمية المستدامة . . . . .                                                                                | ٣٧-٣٠ | ١٢ |
| زاي -   | العلم والتكنولوجيا . . . . .                                                                               | ٤٧-٣٨ | ١٤ |
| حاء -   | التجارة . . . . .                                                                                          | ٥٢-٤٨ | ١٧ |
| طاء -   | التمويل من أجل التنمية . . . . .                                                                           | ٥٦-٥٣ | ١٨ |
| رابعا - | الخبرات القطرية والدروس المستفادة من أجل التدخلات الوطنية والدولية . . . . .                               | ٦٢-٥٧ | ١٩ |
| خامسا - | الاستنتاجات . . . . .                                                                                      | ٦٧-٦٣ | ٢١ |
| سادسا - | التوصيات . . . . .                                                                                         | ٦٨    | ٢٣ |
| مرفق -  | الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية - القضاء على الفقر والجوع: مبادرات منظومة الأمم المتحدة . . . . . |       | ٢٥ |

## أولا - معلومات أساسية

- ١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٠٠٧/٢٦١، إلى الأمين العام بحث دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧ المتعلق بتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية.
- ٢ - ويؤكد الإعلان الوزاري من جديد على الطابع المتعدد الأبعاد لهذا التحدي في ظل التحديات الراهنة والمستجدة. ويشدد على أن نجاح أي نهج في القضاء على الفقر والجوع لا يمكن أن يعتمد فحسب على أدوات السياسة العامة المركزة تركيزا ضيقا أو على الدعم الدولي لقطاعات محددة، بل ينبغي أن يرتبط أيضا باستراتيجية وطنية شاملة للتصدي للفقر والجوع من منظور إنمائي واسع النطاق. كما يشدد على وجه الخصوص على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات في عدد من المجالات الاستراتيجية للحد من الفقر والجوع، كالتنمية الريفية والزراعية، وإيجاد فرص العمل، وإقامة المشاريع، والتنمية المستدامة، والعلم والتكنولوجيا والتجارة والتمويل من أجل التنمية. وقد حُددت تلك المجالات باعتبارها عناصر رئيسية ضمن استراتيجية إنمائية لصالح الفقراء.

## ثانيا - مقدمة

- ٣ - أُحرز تقدم ملموس للحد من الفقر والجوع في جميع أنحاء العالم. غير أن هذا التقدم لم يكن موزعاً بالتساوي. وعلى الرغم من بذل جهود وطنية أوسع نطاقاً، فإن هناك عدداً من العوامل التي لا تزال تحول دون إحراز تقدم في بلوغ هدف القضاء على الفقر والجوع. فمخاطر تفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي ما زالت ماثلة أمام الذين خرجوا من صفوف الذين يعانون الفقر المدقع والجوع. ويضاف إلى ذلك النمو السكاني السريع، والتغيرات الحاصلة في الهيكل الديمغرافي، مع استمرار تدهور الأراضي، والصراعات الأهلية، والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، وآثار تغير المناخ، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وانعدام الاستقرار المالي العالمي، وتباطؤ النمو الاقتصادي فضلاً عن المخاطر والتحديات الوطنية والعالمية مما يحول دون تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٤ - وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فسوف يصل عدد سكان العالم إلى ٧,٧ بلايين نسمة في عام ٢٠٢٠ علماً بأن القسط الأكبر من هذه الزيادة سيتحقق في المناطق الحضرية من البلدان النامية. غير أن نسبة سكان المناطق الريفية ستظل مرتفعة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا ووسطها، وستبلغ ٥٨ في المائة و ٦٣ في المائة على التوالي. وسوف يؤدي النمو السكاني السريع إلى الضغط على الموارد الطبيعية المجهدة أصلاً، في حين

يحفز العدد المتزايد من البشر ممن ينتمون إلى فئات سن العمل ويبحثون عن فرصة عمل، ولا سيما في المناطق الريفية من البلدان النامية، على مزيد من الهجرة إلى المدن.

٥ - ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الحضر إلى ٤,٢ بلايين بحلول عام ٢٠٢٠، حيث يقيم نسبة ٧٧ في المائة منهم في البلدان النامية. ومن المرجح أن تزيد سرعة التوسع الحضري وعشوائيته من انتشار الفقر في المناطق الحضرية حيث سيعيش عدد أكبر في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية المزدهمة. وبحلول عام ٢٠٣٠، من المرجح أن يصل عدد الذين يعيشون في ظروف بائسة بالأحياء الفقيرة إلى بليون نسمة، حيث يتفاقم الفقر في المناطق الحضرية بوتيرة أسرع منه في المناطق الريفية.

٦ - وسوف يؤدي تسارع وتيرة التحضر والتصنيع إلى تفاقم مشاكل التدهور البيئي وتغير المناخ ونقص الطاقة. وسيؤدي التوسع الحضري حتماً إلى الزحف على الأراضي والغابات ومستجمعات المياه. وقد أدت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة إلى تسارع تغير المناخ وتدمير النظم الإيكولوجية. وكانت الزيادة المفرطة في الصدمات الإيكولوجية من خلال موجات الجفاف والفيضانات والأعاصير مدمرة وأثرت على البلدان والمدن الأشد ضعفاً والواقعة في المناطق الساحلية ولا تمتلك سوى أقل القدرات التكنولوجية والبنى التحتية اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها. وتسبب النقص في الطاقة الناجم عن الطلب المتزايد بسرعة كبيرة في ظهور مشاكل جديدة. ويؤثر ارتفاع أسعار النفط الخام، فضلاً عن تزايد الطلب على مصادر بديلة للطاقة مثل الوقود الحيوي المنتج من الذرة، تأثيراً قوياً على أسعار المواد الغذائية، وهو ما يؤثر بشدة على البلدان الفقيرة التي تعد من البلدان المستوردة الصافية للأغذية والطاقة. وغدت برامج المعونة الغذائية الطارئة ووكالات الأمم المتحدة التي تُعنى بالمعونة الغذائية الطارئة تدرك أن ميزانيتها المخفضة لا يمكن لها إلا أن تتحمل تكاليف تنفيذ عمليات أصغر حجماً.

٧ - ويتضمن الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧ دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتنمية القطاع غير الزراعي، وإيجاد فرص العمل اللائق والمنتج في الزراعة وفي الاقتصاد غير الزراعي، وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية باعتبارها من العناصر المتكاملة ضمن استراتيجية إنمائية وطنية شاملة تتم لصالح الفقراء.

٨ - ولئن كانت حكومات البلدان هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن صياغة هذه الاستراتيجية وتنفيذها، فإن المجتمع الدولي له دور حاسم في توسيع فرص التنمية أمام البلدان النامية عن طريق برامج وتدابير وسياسات شاملة داعمة. وفي هذا الصدد، يؤكد الإعلان

الوزاري على أهمية الدعم الدولي للأمور التالية: (أ) زيادة الموارد من أجل التنمية؛ و (ب) بناء قدرة البلدان النامية على صياغة سياسات فعالة استجابة لظروفها الخاصة؛ و (ج) تعزيز نظم دولية عادلة لمجالات من ضمنها التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا، من شأنها أن تيسر اندماج البلدان النامية في الاقتصاد الدولي.

٩ - وسيبحث هذا التقرير جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز دورها وفقاً للنهج والمجالات السياسة العامة المحددة في الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧، مع هيئة استجابة أكثر تكاملاً على نطاق المنظومة لدعم الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

### ثالثاً - لمحة عامة عن نهج الأمم المتحدة

١٠ - ظل القضاء على الفقر والجوع أحد الأهداف الرئيسية باستمرار لأعمال الأمم المتحدة في المجال الإنمائي. فجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تسعى إلى تحقيق هذا الهدف في إطار ولاية كل منها، على نحو ما ورد في خطة الأمم المتحدة للتنمية التي توفر إطاراً لقياس التقدم المحرز في هذا الشأن. ويكرر الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧ الحاجة إلى تنفيذ خطة التنمية من أجل القضاء على الفقر والجوع ويخطو خطوة أخرى إلى الأمام في هذا الاتجاه من خلال تعزيز توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن وضع إطار شامل للعمل.

١١ - وقد أحرزت منظومة الأمم المتحدة بعض التقدم في إدماج هذا الإطار في سياساتها وبرامجها وعملاتها. ويجري تنفيذ عدد من مبادرات الأمم المتحدة لتشجيع اتباع نهج على نطاق المنظومة تشمل الجهود المشتركة لقياس وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإجراء دراسات مشتركة لزيادة الفهم لأوجه التكامل بين مجالات السياسات العامة ذات الصلة، وتنفيذ أنشطة مشتركة لبناء قدرة البلدان على صياغة استراتيجيات إنمائية شاملة وحشد الموارد (انظر المرفق). وبدأ بعض هذه المبادرات والنهج في تشجيع المزيد من الاستجابات المتكاملة للأمم المتحدة تمسها مع التوجه العام للإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧. وتندرج هذه المبادرات ضمن الفئات الواسعة التالية.

### ألف - قياس وتقييم التقدم المحرز

١٢ - يشدد الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧ على أهمية إطار الأهداف الإنمائية للألفية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتمشيا مع هذا النهج، أطلق الأمين العام مبادرة كبرى في مجالي الاتصال والدعوة لتجديد الزخم السياسي حول الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة الدعم للنهوض بتنفيذها في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أي عند منتصف

مدتها وباتجاه العام المستهدف وهو ٢٠١٥. ولدعم هذه العملية، أنشأ الأمين العام فرقة للعمل تابعة للأمم المتحدة ومعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويتركز اهتمامها بالأساس على تتبع الالتزامات الدولية القائمة والتي تم التعهد بها في إطار الهدف ٨ لدعم تحقيق تلك الأهداف، ومعرفة إلى أي حد يمكن الوفاء بهذه الالتزامات على المستويين الدولي والقطري، مع العمل في هذا الصدد على تحديد الثغرات التي قد تحول دون إحراز تقدم أسرع، واقتراح السبل التي يمكن بها معالجة هذه الثغرات.

١٣ - وتضم فرقة العمل وكالات منظومة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، وتهدف إلى وضع منهجية مشتركة لتتبع التقدم المحرز والثغرات التي تشوبه وهيئة إطار عمل مشترك لرصد الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - وسيكتسي هذا الإطار أهمية حاسمة لتعزيز المساءلة المتبادلة والشراكات القائمة فيما بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية في تحديد ومعالجة الفجوات في الموارد على نحو فعال. وسيعرض أول تقرير لفرقة العمل على العملية الحكومية الدولية في منتصف عام ٢٠٠٨. وسيكمل الجهود الجارية التي يبذلها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، التي تنسقها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة لرصد نتائج الأهداف، فضلا عن أعمال مرصد الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتيح لعامة الجمهور المعلومات المجمعة على الصعيد القطري.

١٥ - كما أنشأ الأمين العام الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي يضم رؤساء المنظومة الإنمائية الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لتعزيز التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها. وتتوخى هذه المبادرة استعراض وتقييم آليات التنفيذ الدولية القائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وتحديد العوائق الرئيسية أمام التنفيذ، واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز الآليات القائمة أو استحداث آليات أخرى جديدة. وسيركز الفريق على الثغرات التي تعوق التعاون التنفيذي اليومي القائم بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية إضافة إلى المفوضية الأوروبية. وستقوم المبادرة بما يلي: (أ) إعداد خريطة لآلية الدعم الدولي لأفريقيا في مجموعة المجالات الخمسة وهي الصحة، والتعليم، والزراعة والأمن الغذائي، والبنية الأساسية وتيسير التجارة، والإحصاءات، بهدف تحديد العراقيل المالية والثغرات القائمة في الآليات المؤسسية الموجودة، و (ب) تحديد السبل الكفيلة بضمان القدرة

على إمكانات التنبؤ بالمعونة، و (ج) المساعدة على تعزيز التنسيق دعماً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويساعد الفريق التوجيهي الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي ترأسه نائبة الأمين العام.

## باء - الدعم التحليلي

١٦ - يهدف ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من عمل تحليلي بشأن القضاء على الفقر والجوع إلى تحديد أوجه التكامل بين مجالات السياسات ذات الصلة، وتبيان الخيارات المتاحة في مجال السياسات للبلدان النامية حتى يتحقق ذلك الهدف بفعالية. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد بناء القدرات الوطنية على تحليل العقبات والفرص المتاحة على الصعيد الوطني، ووضع استراتيجيات إنمائية فعالة مع تعبئة الموارد الكافية لتنفيذها.

١٧ - فعلى سبيل المثال، تشارك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي واللجان الإقليمية، في عدد من أنشطة بناء القدرات من أجل مساعدة البلدان النامية على تطبيق أُطر لوضع النماذج على صعيد اقتصاداتها. وتساعد هذه الأطر على تحليل التفاعلات المعقدة فيما بين عمليات الإنتاج، وأسواق العمل، والأسواق المالية، وتوزيع دخل الأسر المعيشية، والتنمية البشرية، وعلى تفهم كيفية مساهمة هذه العوامل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويساعد النموذج التحليلي المقترح للبلدان على تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبلوغ الأهداف. كما سيساعدها على تقدير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف وإيجاد التوازنات على صعيد الاقتصاد الكلي، التي يمكن أن تنشأ في إطار استراتيجيات تمويل مختلفة، مثل زيادة المعونة أو زيادة الاقتراض من الخارج أو زيادة تعبئة الموارد المحلية.

١٨ - وقد استفاد حتى الآن ثمانية عشر بلداً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ذلك العمل. ويجري حالياً عمل مماثل في خمس دول عربية. وبدعم من الأمم المتحدة، سيُمتد نطاق العمل الذي يضطلع به البنك الدولي بالفعل في سبعة بلدان أفريقية إلى سبعة بلدان أفريقية أخرى ثم إلى عدد من البلدان الآسيوية المنخفضة الدخل، وذلك خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

## جيم - التنمية الريفية والزراعية

١٩ - يكرر الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧ التأكيد على الأهمية البالغة للتنمية الريفية والزراعية في القضاء على الفقر الشامل وعلى انعدام الأمن الغذائي اللذين يتركزان بالدرجة الأولى في المناطق الريفية من البلدان النامية. كما تتسم التنمية الريفية والزراعية التي تراعي مصالح

الفقراء بأهمية بالغة في التقليل من اعتماد فقراء الريف على سبل المعيشة العشوائية أو الكفافية، مع تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أو الحصول على الخدمات المالية، فضلاً عن توفير فرص العمل في الريف، والحد من استضعاف الفقراء إزاء تدمير قاعدة الموارد الطبيعية التي تتوقف عليها أسباب معيشتهم، وتحسين إمكانية حصولهم على خدمات المياه والصرف الصحي، والكهرباء، والرعاية الصحية الأساسية.

٢٠ - وما زالت التنمية الريفية والزراعية تكتسب أهمية محورية بالنسبة للنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر والجوع. وتتصدى أعمال المنظمة في هذا المجال لمعالجة طائفة واسعة النطاق من المسائل المتعلقة بالاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على السواء، بما في ذلك مجموعة واسعة من برامج وأنشطة الأمم المتحدة. ويعتمد برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية نهجاً موحداً "مزدوج المسار" في مجال التنمية الريفية، يقر بأن مكافحة الجوع تتطلب كلا من: (أ) اتخاذ إجراءات فورية ومباشرة من أجل التخفيف من حدة الجوع لدى الفئات المستضعفة؛ و (ب) وجود برامج أطول أجلاً للتنمية الريفية والزراعية والأمن الغذائي والتغذية من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية. وتشمل الأنشطة المتوسطة والطويلة الأجل النهوض بالإنتاجية الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ والحد منه، ووجود الهياكل الأساسية للتسويق وأنشطته، والتدريب المهني للمنتجين الريفيين من صغار الحائزين من الفلاحين، وتوفير فرص العمل الريفية وغير الزراعية، وتقديم الخدمات المالية.

٢١ - إلا أن عمل المنظمة في ذلك المجال يحتاج إلى المزيد من التكامل والدعم تعزيزاً لأوجه التلاحم فيما بين الطائفة الواسعة من أنشطة الأمم المتحدة وزيادة أثرها على الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع. وهناك حاجة إلى مزيد من التفهم للروابط وأوجه التكامل بين مجالات السياسات ذات الصلة في مختلف مراحل التنمية الريفية والزراعية، وللمزيد من الاتساق فيما بين برامج الأمم المتحدة الداعمة للأهداف القصيرة والطويلة الأجل. فمن الضروري، على سبيل المثال، تفهم أثر الزراعة على التنمية الاجتماعية في مختلف مراحل النمو الاقتصادي من أجل سد الفجوة القائمة بين السياسات الزراعية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، شددت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والأربعين على ضرورة أن توفر الزراعة فرص العمل اللائقة والمنتجة من أجل ترجمة النمو الاقتصادي في البلدان النامية إلى توفير ناجع لفرص العمل المنتظمة بهدف القضاء على الفقر.

٢٢ - وكانت لجنة التنمية المستدامة قد أكدت بالفعل، في دورتها الثامنة، على الحاجة إلى إجراء تعديلات رئيسية في السياسات الزراعية والبيئية وتلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تهيئة الظروف المواتية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة. وتساعد الشبكة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، على مواصلة الحوار فيما بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة بشأن تلك المسألة، تمهيدا لقيام اللجنة باستعراض ما أحرز فيها من تقدم في دورة التنفيذ الثالثة لها في ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٣ - وفي أعقاب الزيادات غير المسبوقة في أسعار الغذاء وأزمة الغذاء الحادة التي تؤثر على أكثر من ٣٧ بلدا في أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي، تعهد الأمين العام بإنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى لتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لتحديات الغذاء الحالية، بما في ذلك أبعادها الإنسانية والإنمائية والسياسية والأمنية. ومن أهداف فرقة العمل ضرورة وضع استراتيجية دولية للاستجابة للتحديات على الصعيدين العالمي والقطري ومعالجة نواقص التمويل الحالية من أجل مواجهة حالات الطوارئ الغذائية، ولا سيما تلك التي وجه برنامج الأغذية العالمي وشركاء الطوارئ الآخرون نداءات بشأنها.

## دال - الفقر في المناطق الحضرية

٢٤ - يلزم أيضا أن تُفهم بصورة أفضل مسألة الفقر في المناطق الحضرية، في سياق استراتيجيات التنمية والحد من الفقر. فالعديد من البلدان النامية تمر بحالة متزايدة من "الفقر الحضري"، بدليل الانتشار غير المسبوق للأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية التي يقطنها الآن ٧٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية. ويشكل هذا الاتجاه بالفعل العقبة الأكبر أمام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تعاني الغالبية العظمى من سكان الأحياء الفقيرة من النقص في إمكانية الحصول على المسكن اللائق، أو المياه النظيفة أو خدمات الصرف الصحي الأساسية، أو إمدادات الطاقة، أو المرافق الصحية والتعليمية، أو السلامة والأمن. كما أنهم عرضة للأخطار الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل. ويتسبب استمرار ارتفاع أسعار الغذاء، الذي يؤثر على سكان المناطق الحضرية بقدر أشد من سكان الريف، في وجود مصدر جديد من مصادر الجوع والفقر في المناطق الحضرية، حيث يتزايد عجز سكان الحضر على تحمل أسعار الأغذية.

٢٥ - وكان مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية الذي عقد في إسطنبول، تركيا، عام ٢٠٠٦ قد دعا بالفعل إلى التحضر المستدام والتنمية الحضرية المراعية لصالح الفقراء. كما يدعو الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧ المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى دعم اعتماد استراتيجيات وطنية للحد من الفقر، على ضوء ظاهرة الفقر في المناطق الحضرية.

ويشكل إدماج التحضر المستدام والحد من الفقر في المناطق الحضرية ضمن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحدياً رئيسياً لمنظومة الأمم المتحدة.

## هاء - العمالة

٢٦ - ويتناول الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر عام ٢٠٠٦ مسألة كفالة العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع. ويكرر أن العمالة والعمل اللائق لهما دور محوري في التنمية والقضاء على الفقر، ويشدد على ضرورة إدراج تلك الأهداف في الاستراتيجيات الوطنية والدولية ذات الصلة المعنية بالتنمية والقضاء على الفقر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويطلب إلى منظمة العمل الدولية الاضطلاع بدور رائد في تعزيز نهج متسق لكفالة العمالة والعمل اللائق مع تيسير إدراجه في برامج وعمليات منظومة الأمم المتحدة. كما يكرر الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧ مجدداً أن العمالة لها دور رئيسي في القضاء على الفقر، ومؤكداً من جديد على محوريتهما في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر.

٢٧ - وقد نشأت عدة مبادرات تعاونية داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم هذا النهج. فعلى سبيل المثال، تطرح خطة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ العمل التعاوني بوصفه دعماً لكفالة العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للمرأة والرجل وباعتباره عنصراً محورياً في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. كما تعهدت منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة بالعمل معاً من أجل تحسين أسباب المعيشة لفقرى الريف وتنوعها، للمرأة والرجل على السواء، وبتوسيع نطاق فرص العمل اللائق والعمالة الكاملة في المناطق الريفية. وتتعاون منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة على وجه الخصوص، على تعزيز تطوير التعاونيات في المناطق الريفية، بهدف توفير فرص العمل بالريف وتحسين أحوال المعيشة وظروف العمل للمرأة والرجل بوجه عام، وكفالة القدر الضروري من الهياكل الأساسية والخدمات في المناطق التي لا تلقى عناية من جانب الدولة أو استثمارات القطاع الخاص.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٧، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مجموعة أدوات لتعميم مراعاة العمالة والعمل اللائق، وقد تم إعدادها تحت قيادة منظمة العمل الدولية من أجل مواصلة تعزيز تعاون منظومة الأمم المتحدة بشأن العمالة وإدماج ذلك الهدف في برامج وعمليات الوكالات التابعة للمنظومة. وتوفر مجموعة الأدوات قائمة مرجعية تشخيصية لتقييم تأثير سياسات وبرامج وأنشطة مستخدميها على العمالة

والعمل اللائق وتحديد مواقع وأساليب إجراء التحسينات في هذا الصدد. وستشكل نتائج التقييمات الذاتية أساساً لقيام كل وكالة بوضع وتنفيذ خطة عمل من أجل إدراج العمالة والعمل اللائق ضمن سياساتها وبرامجها وأنشطتها.

٢٩ - وتم كذلك تكييف مجموعة الأدوات للتطبيق على الصعيد القطري. فبناءً على طلب المنسقين المقيمين، تطبق مجموعة الأدوات على الصعيد القطري في مصر وفي ثلاثة بلدان مشمولة بعمل الأمم المتحدة التجريبي (وهي جمهورية تنزانيا المتحدة وفيت نام وموزامبيق). وفي تلك البلدان، قدمت مجموعة الأدوات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية باعتبارها منهجية عملية لاستعراض أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأطر الإنمائية الوطنية لتحديد سبل تحسين الاتساق وزيادة الفعالية في توحيد الأداء بشأن العمل اللائق والحد من الفقر. وتتمثل المرحلة التالية على الصعيد القطري في تقديم مجموعة الأدوات للأطراف الوطنية صاحبة المصلحة.

## واو - التنمية المستدامة

٣٠ - يكرر الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٧ الإشارة إلى الصلة الوثيقة بين أهداف القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها، مؤكداً من جديد على أنها تشكل أهدافاً شاملة للتنمية المستدامة ومتطلبات جوهرية لتحقيقها. ومن أجل فعالية بلوغ تلك الأهداف، يلزم أن تعمل استراتيجيات فعالة على الجمع بين السياسات الزراعية والصناعية، والعلم والتكنولوجيا، والإدارة البيئية، والتخفيف من آثار الكوارث، وسياسات التكيف.

٣١ - وتعزز التحديات الحالية الحاجة إلى هذا النهج. فقد أصبح الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والطاقة لأغراض الزراعة والصناعة أمراً لا بد منه، ليس فقط من أجل الحد من الآثار المدمرة بشكل متزايد للتدهور البيئي وتغير المناخ، بل أيضاً لتعزيز ودعم الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي.

٣٢ - وتحفز عدة مبادرات مشتركة بين الوكالات تقدماً في هذا الخصوص. فقد أنشئت مبادرة الأمم المتحدة للطاقة، على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٤ من أجل المساعدة على كفالة الاتساق في استجابة منظومة الأمم المتحدة لما أسفر عنه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالطاقة. وتهدف المبادرة إلى تعزيز الأخذ بنهج تعاوني يطبق على نطاق المنظومة بشأن الطاقة، ويراعي أثرها على الأنشطة الصناعية، وعلى توفير فرص العمل، والنقل، والتجارة، والمشاريع المتناهية الصغر، والتنمية الزراعية. كما تعزز اتباع نهج متسق ومتجانس لمنظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال.

٣٣ - وأنشئت مبادرة الأمم المتحدة للمياه من أجل مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، في إطار متابعتها للقرارات المتعلقة بالمياه الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ وللأهداف الإنمائية للألفية. وتهدف المبادرة إلى تحقيق الاتساق والتكامل في أعمال وكالات الأمم المتحدة وبرامجها كل على حده فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، كما تعمل باعتبارها صوت الأمم المتحدة الواحد في هذا المجال. ويشمل نطاق هذا العمل جميع الجوانب المتعلقة بالموارد المائية، وتنميتها، وتقييمها، وإدارتها، ورصدها، واستخدامها، بما في ذلك الاستخدامات المترتبة والاحتياجات الزراعية والإيكولوجية. كما تركز المبادرة على توفير إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي واستعمالها، وعلى المسائل المتعلقة بالكوارث وحالات الطوارئ وغيرها من الظروف البالغة القسوة التي تسببها المياه، بما في ذلك أثرها على الأمن البشري.

٣٤ - وتهدف مبادرات أخرى للأمم المتحدة إلى دمج الشواغل البيئية ضمن استراتيجيات القضاء على الفقر والاستراتيجيات الإنمائية، وفي آليات التمويل من أجل الحد من الفقر. فالمبادرة المعنية بالفقر والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال، تشكل برنامجاً مشتركاً يوفر الدعم المالي والتقني للبلدان من أجل دمج الصلات بين الفقر والبيئة في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، على دعم تقديم خدمات مالية أفضل للأسر المعيشية والأعمال التجارية في الريف، من خلال إنشاء مركز لتعلم التمويل الريفي الذي يساعد على بناء قدرة المنظمات في البلدان النامية على تقديم تلك الخدمات.

٣٥ - كما تضطلع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بعدد من الدراسات والبحوث المشتركة الرامية إلى تقييم أثر تغير المناخ على مختلف أبعاد الفقر والجوع. فعلى سبيل المثال، تخطط منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للقيام في عام ٢٠٠٨ بوضع منهجية لتقييم أثر تغير المناخ في المناطق الريفية من أجل استخدامها في الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، بينما يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية على إعداد دراسة مشتركة عنوانها "العمل والبيئة - تلاحم طبيعي"، تستكشف الروابط العديدة بين العمل وحماية البيئة.

٣٦ - وثمة جهد يبذل حاليا في إطار المجلس، للحد من أوجه القصور الناشئة عن تشتت تعامل القطاعات والمؤسسات مع تغير المناخ واستحداث نهج لمنظومة الأمم المتحدة منسق بقدر أكبر. ويتمثل أساس هذا النهج في إدراك ضرورة أن تستعد الاستجابة لتغير المناخ جذورها من التنمية المستدامة والعدل، وفي ضرورة وإمكانية التحرك في حدود الولايات التي أنشطتها الدول الأعضاء بفرادى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف العام المتوخى في جعل المنظومة ككل، أكثر استجابة لمطالب الدول المنبثقة عن عملية المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاحتياجات المحددة على المستوى القطري.

٣٧ - ومن شأن تعميم مسألة المناخ في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة أن يساعد على التوفيق بين الاحتياجات المتعلقة بتغير المناخ والحاجة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. كما يعزز تآزر الجهود المبذولة على كلتا الجبهتين. ويقدم تقرير صادر مؤخرا للأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ (A/62/644) لمحة عامة عن المجموعة الواسعة من المساهمات التي تقدمها بالفعل كيانات الأمم المتحدة ويمكنها أن تواصل تقديمها لتطوير الحماية من آثار المناخ، وفقا لكل من الولايات الحكومية الدولية المنوطة بكل منها. ومن المتوقع أن تفضي جهود المجلس المبذولة برئاسة الأمين العام إلى عمل بشأن تغير المناخ لمنظومة الأمم المتحدة أكثر تضافرا، بمشاركة جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية في إطار آليات التنسيق والإبلاغ القائمة.

## زاي - العلم والتكنولوجيا

٣٨ - يمكن للابتكارات التكنولوجية أن تؤدي دورا أساسيا في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بتحسين الإنتاجية الزراعية والصناعية، وتشجيع وحماية البيئة، وتيسير سبل الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الاجتماعية، وتحسين وتنمية الموارد البشرية والإدماج الاجتماعي. وقد كان الحصول على التكنولوجيا يشكل باستمرار هاجسا كبيرا للبلدان النامية، زاد من وطأته سرعة وتيرة تجدد التكنولوجيا، وتعاضم أهمية اكتساب أحدث المهارات لاستخدام التكنولوجيات الجديدة، فكان أن أصبحت البلدان النامية، وبخاصة أشدها فقرا، تجد صعوبات متزايدة في تسخير فوائد العلم والتكنولوجيا وأحدث الابتكارات.

٣٩ - ويقتضي تسخير إمكانيات العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والقضاء على الفقر، الجمع بين سياسات متبعة في مجال العلم والتكنولوجيا واستراتيجيات تعزز القدرات المؤسسية والمهارات والهياكل الأساسية اللازمة لاقتناء وتكييف ونشر الابتكارات التكنولوجية المناسبة

للظروف الخاصة بالبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يشدد الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠٠٧ على الحاجة إلى تيسير نقل التكنولوجيا وبناء قدرات البلدان النامية على اقتناء وتكييف ونشر التكنولوجيات، بما فيها التكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيات السليمة بيئياً وما يتوازي معها من الدراية الفنية.

٤٠ - وقد ركز دعم منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد على المجالات الأربعة التالية: تعزيز الوعي بأهمية التطورات العلمية والتكنولوجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؛ وتيسير الوصول إلى الابتكارات التكنولوجية ونقلها وتكييفها ونشرها من خلال تطوير المهارات والمؤسسات والهياكل الأساسية؛ وتشجيع نقل التكنولوجيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ثم توفير المعلومات المتعلقة بالمعاهدات والبروتوكولات الدولية المتصلة بالعلم والتكنولوجيا. وقد دأبت منظومة الأمم المتحدة على تعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا لزيادة الإنتاجية الزراعية، وتشجيع تطوير المشاريع، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات الاجتماعية، وتشجيع تدفقات التجارة والاستثمار، وتحسين المهارات البشرية.

٤١ - وعلى سبيل المثال، يركز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على استغلال كامل إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك بالمساعدة في بناء هياكل مؤسسية أكثر قوة لدعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين تلك المؤسسات وبخاصة بين أصحاب المشاريع في القطاع غير المنظم والنساء اللاتي يمارسن أعمالاً حرة، وبتحسين الإلمام بأفضل الممارسات لتعزيز استخدام ونشر وتكييف التكنولوجيا في أوساط منظمي المشاريع.

٤٢ - وتقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة إلى البلدان النامية والوكالات الإنمائية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج زراعية لإدارة المستدامة للمياه، وذلك من خلال صندوق استئماني مستقل متعدد المانحين، وهو البرنامج الدولي للبحوث التكنولوجية لأغراض الري والصرف. ويمول هذا الصندوق إجراء البحوث وتبادل التكنولوجيا والابتكارات في مجال الإدارة وتنمية القدرات في شبكات الري والصرف في البلدان النامية.

٤٣ - ويتمثل هدف هذا البرنامج الدولي في الحد من الفقر في الريف والحضر، وزيادة الأمن الغذائي، وتعزيز الاستدامة البيئية بتحسين إمكانية وصول الزراع وجميعيات المزارعين ومقدمي الخدمات إلى التكنولوجيات والممارسات المناسبة في مجالات الري، والصرف، وتجميع المياه، ومكافحة الملوحة، والسيطرة على الفيضانات.

٤٤ - وتشترك منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي في رعاية المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وتتعاون هذه المجموعة مع الشبكات الوطنية للبحوث الزراعية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، على تعزيز النمو الزراعي المستدام والأمن الغذائي للقضاء على الفقر والجوع من خلال البحث العلمي والأنشطة ذات الصلة في مجالات الزراعة، والغابات، ومصائد الأسماك، والسياسات، والبيئة. ومن ذلك أنها ترعى في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحوثاً بشأن تنوع المحاصيل لإنتاج محاصيل وفيرة الغلات ومقاومة للأمراض.

٤٥ - وتهدف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، من خلال مشروعها بشأن التكنولوجيا والقضاء على الفقر، إلى تعزيز فرص حصول الفقراء على التكنولوجيا بتحسين معارفهم بشأن الدور الكبير للهندسة والتكنولوجيا وتنمية المؤسسات الصغيرة بغرض الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ويساعد المشروع في تحسين الوصول إلى المعلومات والمعارف، ويشجع الاستجابات المحلية لتلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات بتشكيلة متنوعة من وسائل الإعلام.

٤٦ - وتمثل مبادرة شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي اتخذتها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ويتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تطويرها وإدارتها، جهداً مهماً آخر لإتاحة سبل الحصول على المعلومات بشأن الأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك السياسات، والبرامج، والمشاريع، وفرص إقامة الشبكات والشراكات، والمنشورات المتاحة على الإنترنت، التي تضطلع بها عدة جهات من بينها منظمات الأمم المتحدة، وسائر المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية.

٤٧ - ورغم هذه المبادرات العديدة، لا يزال نهج منظومة الأمم المتحدة المتبع في مجال العلم والتكنولوجيا مشتتاً بين مجالات عمل وكالات الأمم المتحدة المختلفة. ويتطلب التوصل إلى نهج أشمل للمنظومة من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض القضاء على الفقر، التركيز على إمكانات العلم والتكنولوجيا لمعالجة جميع أبعاد الفقر والجوع، بما فيها التحديات الناشئة كتغير المناخ، والوقود الأحفوري، والتشكيلات المحصولية اللازمة لعلاج الأمراض الاستوائية. وهذا ما قد يتطلب أيضاً زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة من أجل التركيز على المجموعة الواسعة من الابتكارات التكنولوجية.

## حاء - التجارة

٤٨ - من المسلم به على نطاق واسع أن التجارة الدولية تشكل قوة دفع هامة للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر. ولكن بحوثا بشأن التجارة، أثبتت أن آثار الزيادة في التجارة في الحد من الفقر تختلف اختلافا كبيرا بين البلدان رهنا بأنماط صادرات البلد ومستوى تنوعها. ومن ثم، فإن تحرير التجارة لم يعد حلا سحريا للحد من الفقر. ومن المسلم به أن تحريرها ينبغي أن تصاحبه سياسات لتنمية قطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى حتى يكون فعالا في هذا الصدد.

٤٩ - وطالما شدد نهج الأمم المتحدة للتجارة على أن الاختتام الموفق لجولة الدوحة الإنمائية بشأن التجارة ينبغي أن يشفع بتعزيز القطاعات الإنتاجية لأشد البلدان فقرا التي لا تزال في مرحلة مبكرة من التنمية. وكان هذا النهج قد شدد أيضا على أهمية معالجة احتياجات أضعف فئات المجتمع لضمان ألا تعاني القطاعات الإنتاجية للبلدان من أي آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، قد تترتب على التكبير بتحرير التجارة قبل الوقت المناسب.

٥٠ - وكانت المعونة المقدمة لصالح التجارة قد رشحت لتكون مكاملة لإصلاح التجارة لمساعدة البلدان على التكيف مع التعديلات الرئيسية المدخلة على الاقتصاد الكيل والاقتصاد الجزئي فيما يتعلق بالإصلاح التجاري، بما في ذلك ما يتم في سياق المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية. وكان الاستعراض العالمي السنوي الأول للمعونة المقدمة لصالح التجارة، الذي جرى إعداده بالاشتراك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، قد أجري في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ليحفز على حوار هام جرى في البلدان والوكالات بشأن سبل تقديم المعونة لصالح التجارة. وركز دعم الأمم المتحدة للمعونة لصالح التجارة على الاستجابات في جانب العرض حيثما يحتمل ألا تؤدي إزالة الحواجز التجارية على المنتجات الزراعية إلى إعطاء دفعة قوية للصادرات في ضوء الحصص الكبيرة للزراعة الصغيرة النطاق والافتقار العام إلى الهياكل الأساسية.

٥١ - وبالنسبة إلى المبادرات المتخذة على نطاق المنظومة بأسرها، عملت فرقة العمل المعنية بالتنمية الاقتصادية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية ببرامج المجلس، التي ترأسها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، على استحداث طريقة لبناء القدرات في مجال التجارة تتمثل في دليل إلكتروني مشترك بين الوكالات بشأن الموارد المتعلقة بالخدمات ذات الصلة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة.

٥٢ - وعلى مستوى فرادى المبادرات، ركزت الجهود على تعزيز المعونة المقدمة لصالح التجارة في البلدان النامية وبناء قدرات البلدان النامية على أهمية التخفيف من آثار الحواجز

التجارية، والتفاوض على اتفاقات تجارية وتنفيذ الإصلاحات التجارية. كما ركز الاونكتاد بالذات على بناء قدرات وطنية لاستخدام التجارة لتوسيع النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقام في بلدان عربية مختارة بإرساء موضوع من ست شرائح يركز على دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال ممارسة الابتكار، وإقامة الشبكات، وإدارة المعارف. ويندرج هذا العمل في إطار جهد ينحو نحو بلوغ الأهداف الإنمائية ويتمثل في الترويج لسياسات اقتصادية وتجارية موجهة نحو تحقيق النمو وإجراء تحليل إحصائي على الصعيد دون الإقليمي.

## طاء - التمويل من أجل التنمية

٥٣ - في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، التزمت البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالعمل في إطار شراكة لتعزيز وتمويل التنمية. بيد أن المستويات الحالية للموارد المتاحة للبلدان النامية، لا تزال غير كافية لمواصلة النمو في الأجل الطويل، والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية. وتم في السنوات الأخيرة، إحراز بعض التقدم في الارتقاء بالتمويل كما وكيفاً، وذلك بالقيام على نحو ما روج له إعلان باريس، بالتخفيف من عبء الديون، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وفتح باب الوصول إلى الأسواق، وفعالية المعونة. بيد أن الجهود ليست بالحجم الكافي بعد، ولا تزال تبذل في سياق استراتيجيات تخص فرادى المانحين بدلا من استراتيجيات تدرج ضمن جهود شاملة تعتمد على الملكية والقيادة.

٥٤ - وقد ركز نهج منظومة الأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية على تعزيز قدرة البلدان النامية على تقييم احتياجاتها من الموارد واحتذاب وإدارة موارد دولية، فضلا عن توليد موارد محلية واستخدامها على النحو الأمثل. ذلك أنه في بعض البلدان، يصعب إلى حد بعيد تقييم الاحتياجات المالية وصياغة خطط استثمارية شاملة نظرا لانعدام البيانات والمعلومات الدقيقة. وقد ركز عدد من مبادرات الأمم المتحدة على بناء القدرة على تقييم الاحتياجات من الموارد، وتحليل الاتجاهات، وأثر تدفقات المعونة الأجنبية، وتحديد الموارد البديلة سواء الخارجية أو المحلية، لزيادة الحجم الإجمالي للتمويل، بما في ذلك ما يتم من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واتباع نهج أصحاب المصالح المتعددين، فضلا عن التعاون الإقليمي من أجل تحقيق المنافع العامة.

٥٥ - وعلى سبيل المثال، أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دراسة لتحليل الاتجاهات والخصائص الرئيسية لتدفقات المعونة في المنطقة العربية وأثرها على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية. وقد حددت اللجنة المجالات الرئيسية للسياسة العامة التي يلزم تناولها بما يزيد من فعالية تدفقات المعونة. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(الأونكتاد) فقد ركز على بناء قدرة البلدان الأفريقية على تحديد مصادر بديلة للموارد الخارجية والداخلية التي لا تترتب عليها الديون مع زيادة الحجم الإجمالي لتمويل الإنمائي المتاح للقطاعات المنتجة. ويقوم تقرير الأونكتاد لعام ٢٠٠٧، المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا (استصلاح حيز السياسات العامة: تعبئة الموارد المحلية والدول الحريضة على التنمية)" بفحص قدرة البلدان الأفريقية على زيادة غطائها من الموارد المالية الداخلية بغرض الحد من اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية، وتنويع مواردها الإنمائية، ويركز التقرير على كيفية توجيه تلك الموارد إلى استثمارات منتجة.

٥٦ - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع أيضا بدور في مساعدة البلدان النامية على تحديد ومعالجة الاختلالات القطاعية في قراراتها المتعلقة بالاستثمار وفي عمليات تخصيص الموارد. فعلى سبيل المثال، فإن المعدل الحالي للاستثمارات في القطاعات الاجتماعية مقارنة بالاستثمارات في الزراعة لن يتيح لأشد البلدان فقرا في أفريقيا دعم نظمها الصحية والتعليمية في الأجل الطويل. وقد تساعد منظومة الأمم المتحدة على معالجة ذلك الخلل بتعزيز إطار مفاهيمي أوسع لتقييم الاحتياجات من الموارد والاستثمارات، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد الناشئة عن التحديات الجديدة والراهنة، مثل تغير المناخ.

## رابعاً - الخبرات القطرية والدروس المستفادة من أجل التدخلات الوطنية والدولية

٥٧ - من المعترف به على نطاق واسع داخل المجتمع الدولي أنه لا يوجد نهج واحد مناسب للجميع لمعالجة مشكلة الفقر والجوع. ويلزم أن تأخذ السياسات والاستراتيجيات الفعالة في الحسبان الظروف والاحتياجات الخاصة ببلدان محددة. ويتمثل دور المجتمع الدولي في مساعدة البلدان النامية على بناء القدرات لاستخدام نطاق سياساتها بفعالية ولصيغة الاستراتيجيات والسياسات الملائمة الكفيلة بتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية.

٥٨ - وقد جربت البلدان التي نجحت في الحد من الفقر والجوع إلى حد كبير نهجاً مختلفة. فعلى سبيل المثال، شددت الصين وفيت نام وبلدان أخرى في المنطقة الآسيوية، التي تستأثر بنسبة كبيرة من معدلات الحد من الفقر المسجلة في الآونة الأخيرة في أنحاء العالم، على تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الاستثمار ويقوم على كثافة العمالة. وقد اتبعت استراتيجياتها مخططات مختلفة للسياسة العامة جرى تكييفها مع الاحتياجات المحلية الخاصة ومع قيود الاقتصاد الكلي المعوقة للنمو، لكنها تشترك في الاستراتيجيات الإنمائية حيث كانت تدابير النمو وإعادة التوزيع متأخرة من خلال الجمع بين سياسات الاقتصاد الكلي وتلك المطبقة في مجالات الصناعة والتكنولوجيا. كما ركزت بشكل كبير ترقية

المهارات ورفع مستويات رأس المال البشري، وإيجاد فرص عمل نظامية، وتقديم خدمات اجتماعية عامة.

٥٩ - وفي البلدان التي تتميز بقطاعات زراعية كبيرة، شددت النهج الفعالة على الاستثمارات في مجالات التنمية الريفية والتنمية الزراعية والصناعة التحويلية الزراعية التي تركز على أساليب تقوم على كثافة العمل. وقد أسفرت تلك النهج عن عدد كبير من فرص العمل في المناطق الريفية وإلى الحد من معدلات البطالة على الرغم من تنامي القوة العاملة. وفي البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا (مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق وأوغندا وغانا) وفي آسيا (مثل كمبوديا)، حيث يعيش معظم الناس في المناطق الريفية التي تتميز بنسبة كبيرة من فقراء الريف، تشدد الاستراتيجيات الناجحة للقضاء على الفقر والجوع، على نظرة أشمل إلى القطاع الزراعي مما يؤكد الحاجة إلى تنسيق التدخلات في المجالات الهامة الخارجة عن نطاق الصلاحيات المباشرة لوزارة الزراعة، مثل الأسواق الزراعية والهياكل الأساسية الريفية، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية والمالية. ويساعد اعتماد طرائق تعدد أصحاب المصلحة في تلك البلدان على تعزيز المشاركة والملكية المحلية القوية لدى صياغة السياسات المتعلقة بالأرياف وبالقطاع الزراعي، وهي السياسات التي بدأت تثمر نتائج من حيث فرص العمل وإدراج الدخل لصالح سكان يتزايد عددهم باطراد.

٦٠ - غير أنه بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة، سيظل التحدي المتمثل في كسر قيود الاقتصاد الكلي المعوقة للنمو مع تنفيذ السياسات الملائمة، متوقفاً على الدعم المقدم من المؤسسات الدولية والبلدان المانحة. فالدعم الدولي أساسي لبناء القدرة الوطنية من أجل صياغة الاستراتيجيات الإنمائية التي تشمل مختلف أبعاد الفقر ضمن الإطار العام للأهداف الإنمائية للألفية.

٦١ - وتتسم استراتيجيات التعاون الإنمائي الدولي بفعالية بالغة عندما تكون قادرة على تعزيز الحوار الوطني بشأن طبيعة الفقر وتكلفته الاجتماعية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتسم ذلك النهج بفعالية خاصة في تحديد المعاوَضات في مجال السياسات وي طرح أمام الحكومة بدائل في مجال السياسات تتناول قيود الاقتصاد الكلي المعوقة لها وأهدافها الخاصة. وما برحت منظومة الأمم المتحدة قادرة على القيام بذلك من خلال دعم وبناء القدرة الوطنية على تحليل المشاكل والقيود المعوقة للتنمية في ظل مشاركة وملكية قوية لدى صياغة استراتيجيات القضاء على الفقر والسياسات القطاعية. وتعد جمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام وكمبوديا أمثلة ناجحة لذلك النهج.

٦٢ - وتوحي الأدلة أيضا بأن منظومة الأمم المتحدة يمكنها بصوت أنجع أن تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية التي تربط بين القضاء على الفقر وسياسات النمو. وقد أشيد في السنوات الأخيرة بعملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من أطر المساعدة الإنمائية المماثلة، بما في ذلك تحليل الفقر وتأثيراته الاجتماعية، لما أضافته من بعد اجتماعي، وهو البعد الذي لم يكن متوفرا في الاستراتيجيات السابقة، ولما أولته من اهتمام أعمق بالسياق المؤسسي الذي يجري فيه تصميم السياسات وتنفيذها. ومع ذلك، ما زالت هناك تحفظات جدية إزاء مضمون تلك الأدوات من حيث السياسات وإلى أي مدى وسعت نطاق الملكية الحقيقية لتضم واضعي السياسات المحليين. وقد أُعرب بالذات عن أوجه من الانشغال من أن إضافة سياسات اجتماعية قد أتاح الاستمرار لاستراتيجية اقتصادية ولبرامج إصلاح جامدة في وجه الإخفاق المتكرر. ويتمثل تحد رئيسي بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة في كفاية أن تستند الأطر الموجودة إلى تحليل موثوق للآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لمختلف السياسات الإنمائية، بما في ذلك الآثار المتصلة بالقضاء على الفقر والجوع، كما يتمثل في تعزيز المشاركة في تلك الأدوات وملكيتهما على الصعيد المحلي. ويتطلب ذلك تركيز الأمم المتحدة دعمها على بناء القدرة الوطنية على تحليل كافة الأبعاد المهمة للفقر والجوع إضافة إلى تعزيزها للمشاركة الوطنية لكفالة إدراجها في صياغة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. كما سيستدعي أن تصبح كل تلك الأبعاد عناصر أساسية في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

## خامسا - الاستنتاجات

٦٣ - أحرزت منظومة الأمم المتحدة بعض التقدم نحو وضع واتباع نهج أشمل في سبيل القضاء على الفقر والجوع. ويتجلى ذلك بشكل خاص في مجالات توليد العمالة والتجارة والتنمية في الأرياف والتنمية الزراعية. وفي نفس الوقت، ثمة حاجة إلى المزيد من إدماج أبعاد التنمية المستدامة والعلم والتكنولوجيا في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة دعما للجهود الوطنية المبذولة في مجال القضاء على الفقر. وتعد العلوم والتكنولوجيا وتسخير التجارة والتمويل لصالح التنمية أيضا قضايا متكاملة يلزم التعامل معها على نطاق المنظومة بأسرها.

٦٤ - وتقدم التجارب القطرية بعض الدروس فيما يتعلق بكيفية تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة. وهناك ما يدل على أن للمنظومة دورا تضطلع به في المساعدة على تنمية القدرة والقيادة على الصعيد الوطني بغرض تحديد السياسات الفعالة تعزيزا لفهم أفضل لأوجه التكامل بين السياسات، ومن أمثلة ذلك أوجه التكامل بين السياسات

الاجتماعية والسياسات الزراعية، وبين الابتكار التكنولوجي والقضاء على الفقر والسياسات المتعلقة بالطاقة، وبين سياسات الطاقة الأحيائية وسياسات الأمن الغذائي. وتضطلع المنظومة أيضا بدور في تعزيز الفهم للتحديات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية عن طريق تعزيز نُهج أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات.

٦٥ - ويستدعي تسخير هذه الطاقات زيادة التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد التحليلي والبرنامجي والتشغيلي. وتكتسي زيادة القدرة التحليلية للمنظومة أهمية كبيرة لقدرة على توفير الدعم في مجال السياسات للبلدان النامية. ولهذا الغرض، يلزم دعم الأبحاث المشتركة بين الوكالات وعمليات التحليل والدراسات المشتركة بين التخصصات بشأن طائفة واسعة من القضايا. وثمة حاجة خاصة إلى مزيد من التعاون في مجالات الإحصاءات والعمالة والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تبادل الخبرات والمعارف المتوفرة داخل المنظومة التي يمكن تطبيقها في مختلف المجالات بهدف تعزيز السياسات والاستراتيجيات التي تراعي مصالح الفقراء في البلدان النامية.

٦٦ - ويكتسي اتساق وتنسيق البرامج، بما في ذلك ما يتم عن طريق آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين/اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج وغير ذلك من المبادرات التي تتخذ على نطاق المنظومة، أهمية كبيرة لا سيما في المجالات التي لم يحرز فيها تقدم يذكر نحو إرساء نهج مشترك للأمم المتحدة، ومن ذلك مثلا، التنمية المستدامة والعلم والتكنولوجيا. وقد يكون تطوير مجموعات الأدوات في تلك المجالات وسيلة قيّمة لتعميم تلك الأبعاد في برامج وسياسات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٦٧ - وعلى المستوى التشغيلي، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستفيد على نحو أكثر فعالية من الأطر والأدوات القائمة من أجل الدعم القطري من قبيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وتحليل الفقر وتأثيراته الاجتماعية، بما يكفل أن يؤخذ في الحسبان مختلف أبعاد الفقر والجوع في تلك الأطر. ولهذا الغرض، تكتسي أهمية كبيرة مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة المختصة في تلك العمليات.

## سادسا - التوصيات

٦٨ - فيما يلي التوصيات التي قدمت:

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على تحليل الأثر الاجتماعي للتنمية الريفية والتنمية الزراعية، ولا سيما على فرص العمل، بغرض تيسير إدماج الأبعاد الاجتماعية في الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الريفية والزراعية المستدامة؛

(ب) بناء القدرة الوطنية على تحليل أثر إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والأراضي والحراجة، على سبل معيشة الأشخاص الذين يعتمدون بشكل مباشر على هذه الموارد، بغرض إدماج سياسات إدارة الموارد الطبيعية والتخفيف من حدة الفقر ضمن سياق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ج) تعزيز إدماج "ركيزة حضرية"، تركز على فقراء الحضر في الأحياء الفقيرة المزدهمة بالسكان، ضمن التقييم القطري المشترك وعمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تيسيرا لإدراج التحضر المستدام والحد من الفقر في المناطق الحضرية في الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر؛

(د) تعزيز إدماج التنمية المستدامة والعلم والتكنولوجيا في سياسات وبرامج وعمليات جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر والجوع، بوسائل منها تطوير مجموعات من الأدوات على نطاق المنظومة؛

(هـ) الدعوة إلى برنامج عمل على نطاق المنظومة يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل الحد من الفقر. كما ينبغي أن يضم برنامج العمل صياغة برامج في مجال العلم والتكنولوجيا تراعي مصالح الفقراء ومع دعم تنمية القدرات المؤسسية في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل الحد من الفقر؛

(و) تعزيز الجهود المشتركة بين الوكالات الرامية إلى دعم الشريحة السادسة من برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جهوده المبذولة لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال الابتكار والتواصل وإدارة المعارف؛

(ز) تشجيع تطوير أدوات تحليلية للتعرف على أوجه الاختلال القطاعية فيما يتعلق بالمخصصات من الموارد والاستثمارات، ومنها أوجه الاختلال بين النفقات في المجالين الاجتماعي والزراعي، ولتلبية الاحتياجات الجديدة من الموارد بغية التصدي للتحديات الناشئة من قبيل تغير المناخ والفقر في المناطق الحضرية؛

(ح) تعزيز التقييم المشترك لاتجاهات وخصائص تدفقات المعونة وأثرها على المؤشرات الاجتماعية للتنمية الريفية؛

(ط) أن تواصل منظومة الأمم المتحدة حشدتها للدعم المقدم من جميع الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بما يكفل أخذ كل أبعاد الفقر والجوع ذات الصلة في الحسبان في تلك الاستراتيجيات.

(ي) أن تواصل منظومة الأمم المتحدة أيضا بذل جهود لتعزيز المشاركة في استراتيجيات الحد من الفقر وملكيته على الصعيد الوطني من خلال آليات التنسيق على نطاق المنظومة مع تعزيز نُهج أصحاب المصلحة المتعددين لدعم مشاركة السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

## الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية - القضاء على الفقر والجوع: مبادرات منظومة الأمم المتحدة

### الأمن الغذائي والتغذية

- لتسريع خطى التقدم نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية أنشأ المديرون التنفيذيون لبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية فريقاً عالمياً المستوى مشتركاً بين الوكالات، في ظل دعم قوي من جانب منظمة الأغذية والزراعة والشركاء من المجتمع المدني، معروفاً باسم REACH: مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية عند الأطفال. وقد وضع الفريق خطة عمل لدعم الحكومات في زيادة عمليات التدخل التغذوية استناداً إلى قرائن ثابتة انطلاقاً من التحليلات التي تمت بإشراف منظمة الصحة العالمية بشأن جاهزية البلد المعني بزيادة مثل هذه التدخلات، وغيرها من الممارسات المماثلة. ويعد التركيز القوي على تعزيز التعاون والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة جزءاً من خطة العمل. ويتم بالفعل تنفيذ ذلك النهج بالفعل في خمسة بلدان شمالي منطقة الساحل وسيجرى قريباً تطويره في شرق ووسط أفريقيا.
- ويتزايد عمل برامج الغذاء من أجل التعليم، الذي ينفذه برنامج الغذاء العالمي، تحت مظلة الحزمة الأساسية للتعلم، وهي مجموعة من ١٢ تدخلاً ترمي إلى تحسين الصحة المدرسية والتغذية للأطفال في سن المدرسة. وتقوم الحزمة الأساسية للتعلم على أساس إطار تركيز الموارد على الصحة المدرسية الفعالة، وهو مبادرة مشتركة بين القطاعات، تتيح سياقاً يكفل التنفيذ الفعال للحصول على خدمات الصحة والتغذية ضمن برامج الصحة المدرسية.
- في يوم الغذاء العالمي، الموافق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بدأ التحالف الدولي لمكافحة الجوع أعماله وهو شراكة طوعية بين الوكالات المعنية بالأغذية الكائنة في روما والتابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص وسائر العناصر الفاعلة على الصعد المحلية والوطنية والدولية، ويعد التحالف آلية لإقامة منابر لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل الدعوة إلى مكافحة الجوع. ويوجد حتى اليوم ١٩ تحالفاً وطنياً ناشطاً و ٢٥ تحالفاً آخر في

مراحل مختلفة من التطور، وهي تتيح محفلاً لحشد مجموعة واسعة العناصر الفاعلة التي تضم الحكومة، والأمم المتحدة والمجتمع المدني.

- تعمل اليونيسيف، التي تتولى زمام القيادة داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتغذية بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، فضلاً عن العمل مع البنك الدولي، على المواءمة بين استراتيجيات، وسياسات وبرامج مكافحة الفقر. ويجري المعهد العالمي لبحوث اقتصادات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة دراسة لمعالجة مشكلة الجوع من منظورات اقتصادية، واجتماعية وسياسية.

### التنمية الريفية والزراعية

- تقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم للبلدان النامية في إنشاء برامج الأمن الغذائي على أساس قواعد وطنية وإقليمية واسعة تجمع كلا من فعاليات الحكومة، والمنظمات غير الحكومية والدوائر الدولية في إطار عمل مشترك. وجرى حتى اليوم إعداد واعتماد ٣٠ برنامجاً وطنياً و ٤ برامج إقليمية من خلال عمليات وطنية وفيما يجري حالياً تنفيذ ١٥ برنامجاً وطنياً و ٣ برامج إقليمية. وفي أفريقيا، توالي البرامج تقديم دعم محدد للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا المنبثق عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- تمثل أداة منظمة العمل الدولية للتدريب من أجل التمكين الاقتصادي للمناطق الريفية، برنامجاً تدريبياً يقوم على أساس قاعدة مجتمعية ويهدف إلى إدراج الدخل وإيجاد فرص العمل ويستهدف أشد فئات المجتمع هميشاً ويجري تنفيذه بالمشاركة بين الحكومة وشركاء من القطاع الخاص. ويبرهن البرنامج على أن الفرص المحدودة لتنمية المهارات في المناطق الريفية الفقيرة يمكن توسيعها ومن ثم ربطها بالعمالة عن طريق تحديد الفرص الاقتصادية المحتملة، وتصميم وتنفيذ عمليات التدريب على أساس قاعدة مجتمعية من أجل اغتنام تلك الفرص، وتقديم خدمات ما بعد التدريب. وتجري مواءمة برنامج التدريب وتنفيذه في سري لانكا، ومدغشقر، ونيبال، والنيجر.
- بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مشروعاً بتكلفة ١٩ مليون دولار في بوركينا فاسو، من شأنه أن يساعد نحو ٢٠ ٠٠٠ من الأسر الريفية الفقيرة على تحقيق زيادة في إنتاجها من المحاصيل وفي دخلها عن طريق تحسين الري لتنفيذ مشاريع صغيرة للري وإدارة المياه. وسيبدأ المشروع بحملة للإعلام، والتثقيف،

والاتصال ترمي إلى زيادة قدرة المشاركين على تكثيف وتنويع المحاصيل فضلا عن دعم أنشطة التسويق. وهذا المشروع نموذج لنهج الصندوق المتبع في مشاريعه الجارية حاليا ويبلغ عددها ١٨٤ مشروعا وبتكلفة تقل قليلا عن ٣ بلايين من الدولارات.

## العمالة

- تصدت منظمة العمل الدولية لاحتياجات البلدان النامية في مجال العمالة بالتركيز على استراتيجيات ترمي إلى تشجيع النمو المتكافئ ودعمه. وهي تشجع الحوار بشأن السياسات والمبادرات المتخذة مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ومع الحكومات والشركاء الآخرين فيما يتعلق بالنمو، والاستثمار والعمالة ابتغاء تعزيز استراتيجيات النمو المتكافئ. ويساعد برنامج الاستثمار المكثف في العمالة، المنفذ في حوالي ٥٠ بلدا، الحكومات على تطوير ومتابعة البنى الأساسية للعمالة وتنطوي البرامج على تعزيز قدرة القطاع الخاص، والمنظمات القائمة على قاعدة مجتمعية والوزارات المعنية المسؤولة عن تلك البرامج.

## العلم والتكنولوجيا

- ركز تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٧ عن أقل البلدان نموا على "المعرفة، والتعلم التكنولوجي والابتكار من أجل التنمية" ويقدم التقرير أول استقصاء شامل عن تنمية القدرات التكنولوجية في أقل البلدان نموا، التي ما زالت متخلفة كثيرا عن مسيرة العلم والتكنولوجيا؛ وقد طرح تقرير الأونكتاد لعام ٢٠٠٦ بشأن اقتصاد المعلومات إطارا لسياسة تتم لصالح الفقراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية صياغة وتقييم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم أثرها على السكان الذين يعيشون في الفقر.
- تقود منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي للاتصالات جهود تطوير برامج حاسوبية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الزراعة، وذلك في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.
- وتتناول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وجه التحديد مسألة النقل الفعال للتكنولوجيات النووية والمعارف من أجل التنمية المستدامة، مركزة على الأغذية والزراعة، وصحة البشر، والموارد المائية والبيئة والصناعة. وعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية شملت مجالات التعاون التقني الذي تقدمه الوكالة من أجل القضاء على الفقر

والجوع، دعم المؤسسات التقنية، والبحثية والتنظيمية في الدول الأعضاء بما يؤهلها للقيام بدور له قيمته في مجالات التنمية، والسلامة والأمن على الصعيد الوطني. وساعدت المدخلات المقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية على بناء القدرات في المجالات التالية ذات الصلة بهدف الألفية الإنمائي: استدامة تخطيط وتنمية الطاقة، والأغذية والزراعة، والتغذية البشرية وصحة الأم، وحماية البيئة البحرية والبرية.

### التنمية المستدامة

- يُجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة مشتركة مع منظمة العمل الدولية عن "الوظائف الخضراء" ومن المقرر نشرها في منتصف عام ٢٠٠٨؛ وتعمل كل من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية على بلورة منهجية لتقييم أثر تغير المناخ على المناطق الريفية للاستفادة منها في الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، المخطط لها في عام ٢٠٠٨.
- تعمل الأمانة العامة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات حالياً مع ١٤ من وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، فضلاً عن المنظمات الدولية الرائدة في مجال الغابات من خلال الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، وهي شراكة مبتكرة أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٠١ بين ١٤ من كبرى المنظمات والمؤسسات الدولية، إضافة إلى أمانات الاتفاقيات ذات الصلة بالغابات، بغية تعزيز التعاون والتآزر بين الأطراف المعنية. وتسعى العديد من الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها من خلال الشراكة إلى تشجيع وتعزيز تخفيف حدة الفقر وتحسين سبل المعيشة.
- وقد تسلمت الشراكة التعاونية المعنية بالغابات زمام القيادة بالنسبة لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات من أجل القضاء على الفقر والجوع. ثم جاء اعتماد الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ليدعم تقدم جهود الرصد لحالة الغابات في العالم وتأمين التزام سياسي مستدام من أجل إدارة الغابات.

### تمويل التنمية

- استبقا لمتابعة عام ٢٠٠٨ للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، يتدارس تقرير الأونكتاد لعام ٢٠٠٨ الآثار المترتبة على التغيرات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ صياغة توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٢ من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال تمويل قدراتها الإنتاجية الجديدة. ويتناول كذلك تكييف

الشراكة العالمية من أجل التنمية لتتوافق مع المظاهر الجديدة للتكافل الاقتصادي العالمي؛ وإصلاح البنيان المالي العالمي؛ والنهج الجديدة لحشد الموارد المالية المحلية.

- ومن المتوقع أن يقوم مشروع الأونكتاد بشأن "حشد الموارد المالية: لتنمية القدرات المحلية من أجل النمو صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا"، بإصدار دليل للسياسات المعنية بتعزيز دور الموارد المحلية في التنمية؛ أما تقرير الأونكتاد لعام ٢٠٠٧ عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا المعنون (استعادة مجال السياسات: حشد الموارد المحلية والحالات الإنمائية) فيتدارس إمكانيات البلدان الأفريقية لزيادة مواردها المالية المحلية الإجمالية بغية الحد من الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية ولتنويع مواردها الإنمائية والتركيز على كيفية توجيه هذه الموارد إلى مجال الاستثمارات المنتجة.

### المبادرات الأخرى

- أطلق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج سلسلة من المشاورات بشأن أفضل السبل لمواجهة تحدي إتاحة المزيد من قوة الدفع للدعم المقدم لأفريقيا على نطاق المنظومة، بما في ذلك ما يتم عن طريق ضمان المواعمة والتآزر فيما بين المبادرات المتعددة المعنية بتنمية أفريقيا.